

لابلانكي مفوض الوكالة الفرنسية لاستثمارات الشرق الأوسط: المصرف» سيكون أبرز البنوك الإسلامية في باريس

٢٠١٠-٠٩-٠١ الدوحة - نبيل الغربي

توقع بيار دوني لابلانكي المفوض الجهوي للوكالة الفرنسية للاستثمارات الأجنبية بالشرق الأوسط، انطلاق نشاط مصرف قطر الإسلامي في فرنسا خلال العام المقبل، وذلك بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية والضريبية.

وتأتي هذه التحركات، فيما أبرم «المصرف» مذكرة تفاهم مع البنك الشعبي لصندوق التوفير (BPCE)، وهو جزء من ثاني أكبر مجموعة مصرفية فرنسية. وأضاف لابلانكي في لقاء صحافي عقد مساء أمس الأول أن «المصرف» يعمل بشكل لصيق مع البنك الشعبي لصندوق التوفير للاستثمار في الصيرفة الإسلامية، مشيراً إلى أن قطر تعتبر من بين أكثر الدول اهتماماً بالاستثمار في الصيرفة الإسلامية بفرنسا.

وأكد بلانكي أن الوكالة الفرنسية للاستثمارات الأجنبية مستعدة لمساعدة ومرافقة المستثمرين القطريين المهتمين بالسوق الفرنسية في دخول هذه الأخيرة، وقال إن الوكالة تسعى إلى توفير جميع المعلومات الاقتصادية والقطاعية التي يحتاجها المستثمر القطري وتساعد في البحث عن أفضل المحفزات والميزات التي تختلف من جهة إلى أخرى في فرنسا.

من جهته، أوضح سليم صيفي مستشار لدى الوكالة الفرنسية للاستثمارات الأجنبية أن فرنسا أدخلت مؤخراً عديد الإصلاحات بهدف تعزيز نظام التمويل الإسلامي لديها حيث أصدرت الهيئة الفرنسية لمراقبة الأسواق المالية (AMF) توصيات فيما يتعلق بـ «صناديق الاستثمار الموافقة للشريعة الإسلامية» في يوليو ٢٠٠٧ كما أصدرت الهيئة بياناً وافقت فيه على إدراج الصكوك الإسلامية في فرنسا وقامت بورصة NYSE Euronext بإنشاء قسم لإدراج الصكوك في يوليو ٢٠٠٨.

كما وقعت كل من هيئة باريس يوروبليس وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) مذكرة تفاهم في يناير ٢٠٠٩.

وعلى صعيد أشمل، استعرض سليم صيفي أبرز محفزات الاقتصاد الفرنسي للاستثمار فيه، وقال إن هذا الأخير يتمتع بأفاق عالمية، وإن فرنسا هي سوق ديناميكية موجودة في قلب أوروبا التي تعتبر من أهم أسواق العالم، مضيفاً أن فرنسا لديها شبكة نقل واتصالات ممتازة، وتضم بعض أفضل المواقع من حيث الكلفة في أوروبا، وتزخر بقوة عاملة من ضمن القوى الأكثر إنتاجية في العالم، ووضعت نظاماً ضريبياً يشجع على الاستثمار.

وقامت الحكومة الفرنسية في بداية العام الماضي بتطبيق تعديلات التعامل مع الضرائب لعقود التمويل الإسلامي والخاصة بتعاملات المربحة في مجال العقارات والأسهم والآليات والجرد والسلع وتعاملات الصكوك.

وقال سليم صيفي إن فرنسا ستواصل جهودها لإعادة تشكيل الإطار التشريعي والضريبي لديها لدعم وتيسير التمويل الإسلامي، وذلك من خلال توفير مزيد من الحوافز الضريبية على عقود الإجارة وتطوير صناعة التأمين الإسلامي (التكافل وإعادة التكافل) والإصدارات الخاصة والعامّة للصكوك وترجمة معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) إلى اللغة الفرنسية. يذكر أنه رغم الأزمة المالية، سجل قطاع التمويل الإسلامي في فرنسا نمواً بمعدل ٢٩٪ خلال عام ٢٠٠٩، مقارنة بمعدل نمو ٦.٨٪ للبنوك التقليدية، ومن المنتظر أن تبلغ قيمة أصول التمويل الإسلامي ١.٠٣٣ تريليون دولار عالمياً في ٢٠١٠.

العلاقات الثنائية

تشير آخر الأرقام المتوفرة إلى أن قطر تصنف في المرتبة ٢٢ بين كبار المستثمرين في فرنسا العام الماضي، حيث بلغت تدفقات الاستثمارات القطرية المباشرة في السوق الفرنسية العام الماضي نحو ١.١ مليار يورو مقابل ١٥٧ مليون يورو عام ٢٠٠٤ وهو ما يمثل ١٧٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على فرنسا في العام ذاته. كما استأثرت قطر بـ ١٤٪ من الاستثمارات الفرنسية الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط، وقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفرنسية في قطر من ٢٠٠ مليون يورو عام ٢٠٠٠ إلى ٨٨١ مليون يورو العام الماضي.

وقال ميشيل ديه المستشار التجاري والاقتصادي بالبعثة الاقتصادية الفرنسية التابعة لسفارة فرنسا بقطر: إن قطاعي النقل والطاقة يمثلان أبرز اهتمامات المستثمرين القطريين، وبين أن هناك اهتماما قويا بالاستثمار في فرنسا.

جدير بالذكر أن شركة بروة الدولية تمتلك ٤ عقارات تجارية في قلب باريس. وتعتبر هذه العقارات، التي تزيد قيمتها على ٣٠٠ مليون يورو، هي الخطوات الأولى لشركة بروة الدولية على الأراضي الفرنسية.

كما استحوذ بنك الخليجي، الرائد في «الجيل التالي» من الخدمات المصرفية في دول الخليج، على البنك الفرنسي French Bank BLC، وهو فرع مملوك كلياً من قبل بنك BLC Bank sal وشركة مصرفية فرنسية مستقلة.

وحول المحفظة الاستثمارية القطرية في فرنسا، تعود أغلبية رأسمال فندق Royal Monceau وفندق Premium Paris إلى مالكيين قطريين، كما استأثرت الاستثمارات القطرية بـ ٧.٦٪ من المجموعة الإعلامية Goupe Lagardère، و ٥.٨٪ من شركة Vinci الفرنسية المتخصصة في البناء والهندسة المدنية و ٥٪ شركة الخدمات البيئية Veolia Environnement، و ١٪ في شركة معالجة المياه وإدارة النفايات Suez Environnement.

وفي المقابل توجد أكثر من ٦٠ شركة فرنسية تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية في قطر، حيث أنشأت شركة توتال الفرنسية، واحدة من كبرى شركات النفط والغاز في العالم، مركز أبحاث في واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا. كما اختار معهد الدراسات التجارية العليا (HEC) أن يمارس أعماله في المدينة التعليمية في قطر. ومن بين أبرز الشركات الفرنسية المتواجدة في قطر، هناك شركة Technip المتخصصة في الهندسة والتكنولوجيا وإدارة المشاريع لصناعة النفط والغاز، وشركة Veolia الناشطة في مجال الخدمات البيئية، وسلسلة هايبرماركت فرنسية دولية Carrefour وشركة Areva المتخصصة في مجال الطاقة النووية، ومجموعة BNP Pariba وهي واحدة من أكبر المجموعات المصرفية الدولية في العالم.

الوكالة الفرنسية للاستثمارات الأجنبية

أوضح بيار دوني لابلانكي أن الوكالة الفرنسية للاستثمارات الأجنبية يمكنها أن تساعد المستثمرين القطريين على إنجاح مشاريعهم في فرنسا عن طريق توفير المعلومات والخبرة التي تتميز بها الوكالة وقال: «يمكننا أن نساعد المستثمرين على تحديد أفضل الفرص الاستثمارية، كما يمكننا أن نقدم نصائح الخبراء حول كافة المواضيع المتعلقة بالقوانين في فرنسا: الضرائب، قانون التوظيف، أذونات الإقامة، وغيرها». وأشار إلى أن الوكالة توفر الدعم للمستثمر عبر كافة مراحل إنشائه لمشروعه، وذلك عن طريق شركائها الإقليميين، حيث يمكن للوكالة أن تساعد المستثمرين على إيجاد أفضل المواقع لمشاريعهم الاستثمارية.

وأضاف لابلانكي: «نقدم دعماً طويلاً للأجل للمستثمرين، كما نوفر موقعاً واحداً لكافة احتياجات الشركات التي تسعى إلى الاتصال بمختلف الجهات الحكومية والسلطات المحلية».

وتسعى الوكالة الفرنسية للاستثمارات الأجنبية إلى جمع شركائها من القطاع الخاص، ممن يساهمون بدور فعال في إضافة القيمة إلى عملية الاستثمارات الأجنبية في فرنسا، بهدف تعزيز وتحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين من الأجانب.